تقرير

ملغياً نحو 6500 وظيفة نتيجة إجراءات جديدة كشفت عن وظائف وهمية في القطاع

10٪ تراجع نمو التوظيف في «الخاص» خلال 12 شهراً

تراجع معدلات التوظيف في القطاع الخاص بعد كشف السلطات عن عدد من الوظائف الوهمية التي يتخذها البعض للحصول على دعم العمالة

قال تقرير اقتصادي صادر عن بنك الكويت الوطني إن قطاع المستهلك في الكويت حافظ على نموه رغم مؤشرات لبعض الاعتدال، وقد حافظت القروض الشخصية على نموها أيضا بوتيرة متباطئة خلال الأشهر الماضية، كما اعتدل إنفاق المستهلك خلال العام 2015 لاسيما في مشتريات السلع المعمرة، حيث استقر مؤشر ثقة المستهلك على الرغم من ظهور مؤشرات تدل على بعض الحذر.

وأضاف التقرير ان القروض الشخصية حافظت على وتيرة نمو قوية على الرغم من ان الزيادات التي سجلتها خلال الأشهر الثلاثة الماضية وحتى فبراير جاءت أقل من مستواها المعتاد. وقد تراجع نمو التسهيلات الشخصية باستثناء الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية إلى 12,3٪ على أساس سنوي في فبراير من العام 2016.

وتراجع الإنفاق الائتماني خلال الربع الأخير من العام 2015 بعد أن شهد قوة خلال الربع السابق. فقد ارتفع نمو قيمة الصفقات لأجهزة نقاط البيع في الربع الأخير من العام 2015 بواقع 10٪ على أساس سنوي، بينما تباطأ نمو إنفاق المستهلك مع احتساب عمليات السحب النقدي من أجهزة السحب الآلي إلى 6,3٪ على أساس سنوي، ولا يزال التوظيف يشكل دعما لنمو الإنفاق إلا أن تراجع الثقة قليلا قد فرض بعض الضغوطات على النشاط.

وأوضح التقرير أن ثقة المستهلك شهدت تحسنا نسبيا في الربع الأول من العام 2016 بعد التراجع الذي شهدته في النصف الثاني من العام 2015، إذ استقر مؤشر «آراء» عند 100 خلال مارس من العام 2016 مرتفعا عن مستواه الذي بلغه في ديسمبر والذي كان أقل مستوياته منذ 6 سنوات، وشهد مكون السلع المعمرة تحسنا في الربع الأول من العام الحالي، بالإضافة إلى المكونين الذين يعكسان تحسن تطلعات المستهلك المستقبلية بخصوص الأوضاع الاقتصادية ودخله الخاص.

وحافظت وتيرة توظيف الكويتيين على قوتها نسبيا خلال العام 2015، إذ تشير البيانات الأخيرة الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية إلى خلق ما يقارب 20100 وظيفة جديدة للكويتيين خلال العام 2015. ويقل هذا العدد عن مستوى العام الماضي البالغ 21500 ما أدى إلى تراجع صافي نمو التوظيف قليلا إلى 3,1٪ على أساس سنوي رغم حفاظه على قوته.

وشهد نمو التوظيف في القطاع الخاص تراجعا قد يكون نتيجة إجراءات جديدة كشفت عن وظائف وهمية في هذا القطاع، حيث تراجع بواقع 10٪ على أساس سنوي ملغيا ما يقارب 6500 وظيفة خلال الاثني عشر شهرا الماضي. ومن المحتمل أن يكون هذا التراجع الذي يعد الثالث على التوالي نتيجة محاولة السلطات التقليل من الوظائف الوهمية التي يتخذها البعض للحصول على دعم العمالة والامتيازات المالية التي تصرف من قبل الحكومة والتي يحصل عليها موظفو القطاع الخاص.

وذكر التقرير ان التراجع لمرة واحدة في نمو التوظيف أدى إلى تباطؤ نمو دخل الأسرة الكويتية في العام 2015، حيث ارتفع إجمالي دخل الأسرة الكويتية من الوظائف غير العسكرية بواقع 3,8٪ على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2015، وفقا لبيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وبلغ النمو أعلى مستوياته عند 6,6٪ العام الماضي، ويعود هذا التراجع في نمو دخل الأسرة إلى تراجع التوظيف خلال تلك الفترة وليس لتراجع الرواتب، فقد تسارع متوسط نمو الدخل خلال العامين الماضيين واستمر على ذلك النحو حتى الربع الثالث من العام 2015 ليصل إلى 2,4٪ على أساس سنوي.

ووفق التقرير، فمن المحتمل أن يحافظ قطاع المستهلك على قوته رغم وجود بعض المؤشرات على اعتدال وتيرته. إذ من المحتمل أن تساهم كل من قوة توظيف الكويتيين بالإضافة إلى قوة الطلب على المنازل في دعم نمو القروض الشخصية في الفترة القادمة، بينما من المحتمل أن يكون التراجع في التوظيف في القطاع الخاص تراجعا وقتيا، إذ من المتوقع أن يساهم كل من ثبات وتيرة التوظيف الحكومي وتسارع النمو في القطاع الخاص في دعم نمو التوظيف بشكل عام في الفترة المقبلة.

تراجع نمو التسهيلات الشخصية إلى 12,3٪ في فبراير

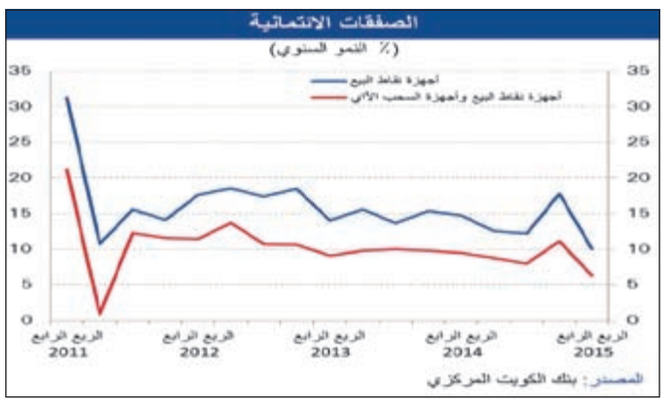

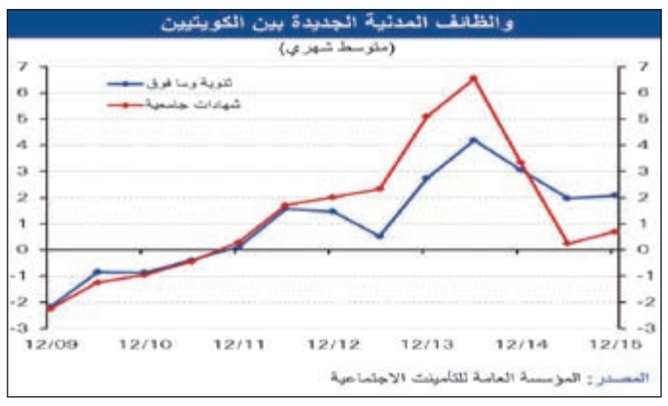

خلال الربع الأول.. و7 ملايين دينار الإيرادات التشغيلية مرتفعة 73٪

10٪ نمو أرباح «الوطنية العقارية» إلى 3,6 ملايين دينار

أعلنت الشركة الوطنية العقارية، أمس، عن نتائجها المالية للربع الأول من عام 2016، محققة أرباحا صافية 3,6 ملايين دينار بزيادة 9,8٪ عن نفس الفترة من العام 2015، كما بلغت الإيرادات التشغيلية 7,3 ملايين دينار، مرتفعة بنسبة 73,1٪ مقارنة بالعام الماضي، في حين بلغت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك 4,5 ملايين دينار بنمو 1,9٪ مقارنة بنفس الفترة من 2015، بينما بلغ صافي الربح للمساهمين 3,6 ملايين دينار، مرتفعا 9,8٪، وربحية السهم 4,05 فلوس للسهم الواحد.

كما أعلنت الشركة أنها حققت نموا في الإيرادات في مشاريعها المدرة للدخل التي تديرها في الكويت ومصر، حيث تطور حاليا مجمعا سكنيا بمساحة تبلغ 3,8 ملايين متر مربع، وتطوير مشروع «ريم مول» في أبوظبي وهو مشروع ترفيهي وتسويقي ضخم بمساحة مليوني قدم مربعة يضم أكثر من 420 متجرا، و85 مطعما، وهايبر ماركت ضخما، وأماكن ترفيهية مخصصة للعائلات، بما في ذلك أكبر حديقة ملاه ثلجية داخلية في العالم. ومن المتوقع أن يتم افتتاح «ريم مول» في عام 2018.

وفي هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي للشركة سميع الدين صديقي: «لقد حققنا نتائج إيجابية في الربع الأول من عام 2016 على الرغم من التحديات الاقتصادية في المنطقة، إذ جاء النمو في الإيرادات التشغيلية وفي الأرباح الصافية مدفوعا بالإيرادات التأجيرية المستمرة من عقاراتنا في الكويت والأردن، فضلا عن مبيعات مشروع «جراند هايتس» في مصر، التي من المتوقع أن تشكل مصدر دفع رئيسيا للإيرادات خلال 2016 ومستقبليا. وقد بلغنا نقطة تحول إيجابية هذا العام من خلال استقبال المشروع للدفعة الأولى من قاطنيه، مما زاد من الإقبال على المشروع وبما يعد بتحقيق المزيد من العائدات».

سميع الدين صديقي

وأضاف صديقي: «لقد أحرزنا الكثير من التقدم في مشروعنا بالإمارات «ريم مول» وتم البدء بأعمال البناء التحضيرية للمشروع وتم طرح مناقصة تعيين المقاول الرئيسي. وقد حصلت الشركة على رخصة التطوير من دائرة أبوظبي للشؤون البلدية في ظل تفعيل قانون العقارات الجديد هذا العام. كما حاز مشروع «ريم مول» اهتمام الكثير من العلامات التجارية العالمية التي تسعى للتوسع في المنطقة، إذ ان أكبر وأبرز مشاريعنا يعد بخلق معايير جديدة لعقارات التجزئة تحت سقف واحد».

وختم صديقي قائلا: «تبقى توقعاتنا للعام 2016 إيجابية على الرغم من الظروف الاقتصادية في المنطقة، وذلك بفضل التدفقات النقدية المستمرة من أنشطتنا الرئيسية في مصر والكويت والأردن بدفع من الإيرادات التأجيرية المستمرة والمبيعات القوية في مشروع «جراند هايتس»، كما تحقق الشركة تقدما سريعا في إنشاء مشروع «جراند هايتس» ومشروع «ريم مول»، مع استمرار الإدارة في تكثيف جهودها لتسليم المشروعين وفقا للجدول الزمني المخطط له».

أبرز تطورات الأداء التشغيلي والاستثماري

- الكويت: 2,7 مليون دينار الإيرادات من التأجير بنمو 4,8٪، و98٪ معدل الإشغال في 6 عقارات تديرها الشركة.
- الأردن: 218 ألف دينار إيرادات الشركة، من عقار «مجمع العقبة للمخازن والصناعات» البالغة مساحته 1,5 مليون متر مربع.
- مصر: 125,2 مليون جنيه مصري مبيعات مشروع «جراند هايتس» السكني خلال الربع الأول.
- الإمارات: حاليا تناقش الشركة تخصيص أكثر من 70٪ من مجمل المساحة التأجيرية لمشروع «ريم مول».

«الأولى للوساطة»: غياب صناع السوق ينعكس سلباً على السيولة

قالت شركة الأولى للوساطة المالية إن غياب صناع السوق وعدم وجود المحفزات الفنية المناسبة لدخول المستثمرين، أسهم في تعزيز المعنويات السلبية تجاه ضخ مزيد من السيولة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي. وأضافت الشركة في تقرير متخصص أن حال الترقب من جانب المستثمرين لإعلانات الربع الأول للشركات المدرجة، أثر أيضا على المسار العام للسوق، خصوصا أن عدد الشركات التي أفصحت عن بياناتها المالية نسبته أقل من 60٪ من الشركات المدرجة، علما أن مهلة الإعلان تنتهي غدا وإلا سيتم إيقافها.

وأوضحت أن السوق عاد بمستويات السيولة المتداولة إلى الوراء أكثر من أربعة أشهر بعد أن بلغت 6,6 ملايين دينار في جلسة الافتتاح بدفع من حالة التباين التي باتت تميز التداولات. وذكرت أنه على الرغم من استمرار زخم النشاط الفردي فإن الأموال التي ضختها هذه الشريحة انخفضت بسبب تراجع مشاركتهم في النشاط اليومي وسط تباين حركة المضاربين في حين اشتدت وتيرة المضاربات وجني الأرباح وتحديدا في جلسة منتصف الأسبوع. وبينت أن الصناديق والمحافظ حافظت على حالة الترقب رغم أن المستويات السعرية الحالية التي تتداول عليها الأسهم التشغيلية مغرية لكن المستثمرين الرئيسيين مازالوا يفضلون الحذر في بناء مراكز استثمارية جديدة انتظارا لمحفزات دعم جديدة يمكن أن تغذي حركة التداولات.